



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

التقرير الإداري 2022

نيسان، 2023



مقدمة

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أبرز الأنشطة والإنجازات التي نفذها وحققها ائتلاف أمان خلال عام 2022 كطاقم تنفيذي وحاكمية (مجلس إدارة ولجنة الرقابة والتدقيق الداخلي). حيث تمكن الطاقم التنفيذي من تنفيذ كامل الأنشطة المخططة لعام 2022 بكفاءة عالية، وتطوير حاكميته الداخلية وعلاقاته المحلية والاقليمية والدولية.

تقرير مجلس إدارة أمان لعام 2022

عقدت حاكمية أمان خلال عام 2022 أربعة إجتماعات لمجلس إدارتها وإجتماع واحد لجمعيتها العمومية، حيث تم وضع مجموعة من الأهداف للعمل عليها بشكل مركز خلال 2022 وشملت:

- مراجعة وتطوير التوجهات الاستراتيجية لأمان للاستجابة للتطورات على منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين.
- مراجعة وتطوير الأنظمة والإجراءات الداخلية.
- الاستمرار في تحسين وتطوير بيئة العمل.
- تعزيز دور أمان الاقليمي والدولي.

هذا وقد كان للجنة الرقابة والتدقيق الداخلي وبمشاركة أمين الصندوق دور كبير في تعزيز الحوكمة الداخلية لأمان.

أولاً: على صعيد التوجهات الاستراتيجية

حظيت التطورات السلبية على منظومة نزاهة الحكم في فلسطين على حيز كبير من اجندة اجتماعات مجلس إدارة أمان خلال عام 2022 ومن أهمها إتساع حالة الفساد السياسي وتراجع نزاهة الحكم، وهو ما استوجب مراجعة وتطوير لاستراتيجية أمان وتوسيع تدخلاتها الضاغطة والتوعوية بمخاطر الفساد السياسي بالإضافة إلى إجراء لقاءات حول سبل مواجهة الفساد السياسي مع مجموعة من الأجسام التمثيلية والمؤسسات الأهلية الفاعلة لبناء تحالف في مواجهة الفساد السياسي. وعليه فقد تم مراجعة استراتيجية عمل أمان وتطويرها بحيث احتوت على هدف مخصص لمكافحة الفساد السياسي وتعزيز النزاهة السياسية. كما خصص مجلس الادارة جزء من لقاءاته لمناقشة قضايا مرتبطة بالانتخابات، تدخل المؤسسة الامنية في الحياة السياسية، قضايا ابتزاز ومساومات مرتبطة بكبار المسؤولين، اراضي الدولة، علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص، الحريات العامة وغيرها، والتي على ضوءها تم الاخذ بتوصيات المجلس وتطوير مجموعة من التدخلات التي تم تضمينها في خطة عمل 2022.

كما شارك اعضاء من مجلس الادارة بفاعلية في العديد من الأنشطة التي نفذها الائتلاف، على سبيل المثال المؤتمر السنوي واستعراض نتائج تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد وإحتفال النزاهة الوطني والمؤتمر السنوي للمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في المؤسسة الامنية وغيرها، اضافة الى لقاءات مع جهات رسمية ودولية وذلك لدعم الطاقم التنفيذي في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المطورة.

ثانياً: على صعيد تطوير الانظمة والاجراءات وادلة عمل أمان وحوكمتها:

باسناد من لجنة الرقابة والتدقيق الداخلي، تم:

- إقراره للتعديلات على نظام الشكاوى بعد تطويره من خلال إضافة قسم يتعلق بالشكاوى المرتبطة باعضاء مجلس الإدارة.
- إقرار التعديلات على سياسة منع التحرش الجنسي بعد تطويرها.
- اقرار التعديلات المقترحة على دليل السياسات المالية واخضاعها للتجربة لمدة عام.
- مناقشة تقرير المدقق الداخلي وتقديم ملاحظاته للإدارة التنفيذية لمتابعتها.



ثالثاً: على صعيد تطوير وتحسين بيئة العمل:

- إقرار تعديل سلم الرواتب.
- الموافقة على توسعة مقر أمان من خلال استئجار نصف الطابق الثالث في عمارة الريماوي ورفد طاقم غزة بموظف اضافي بدوام كامل والتعاقد مع مجموعة من الاستشاريين القانونيين والماليين لتقديم الاسناد لطاقم غزة.
- اقرار التعديلات المقترحة على نظام تقييم الاداء ليشمل جوانب تحفيزية أكثر.
- مراجعة الخطة التدريبية للطاقم وتقديم توصيات للادارة التنفيذية لتطويرها.

رابعاً: على صعيد تعزيز دور أمان الاقليمي والدولي وعلاقتها مع مجتمع المانحين والشركاء الدوليين:

- المشاركة في مختلف اللقاءات التي جمعت أمان بالشركاء الدوليين (لوكسمبورغ، النرويج، بريطانيا، السويد، هولندا... الخ) نتج عنها توسيع قاعدة ممولي أمان.

تقرير حول تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لعام 2022

نفذت أمان العديد من التدخلات المتنوعة خلال عام 2022 والمخططة وايضا تدخلات جاءت استجابة لتطورات أو أحداث تخللها العام. التدخلات بشكل عام اشتملت على التشبيك والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وبشكل خاص فيما يتعلق بتعزيز النزاهة السياسية ومكافحة الفساد، وإعداد التقارير والدراسات والمؤشرات التي تناولت في فحواها عدة جوانب منها: (الفساد السياسي، الموازنة العامة، القطاع الأمني، الهيئات المحلية، الخدمات العامة، التعيينات، دراسات مخاطر الفساد بالتركيز على الفساد المبني على النوع الاجتماعي، التقارير السنوية، استطلاعات رأي... الخ)، وعملت أمان على تنفيذ برامج بناء قدرات حول تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وزيادة الوعي المجتمعي لمختلف القطاعات، اضافة الى تنفيذ حملات وأنشطة المناصرة والضغط، وجلسات الاستماع والمساءلة وورش العمل، وإنتاج المواد التعليمية، وتقديم الاسناد المعرفي للعديد من المؤسسات لتضمين منظومة المساءلة والنزاهة في برامجها، عقد المؤتمرات السنوية وحفل النزاهة الوطني. بالاضافة الى المشاركة في اللقاءات الاقليمية والدولية والمحلية. كما شملت تدخلات العام 2022 على استمرار العمل على تطوير الاجراءات والانظمة وادلة عمل أمان ورفع مستوى الرضى الوظيفي.

ويمكن تلخيص أبرز الأنشطة والانجازات على المستويات الرئيسية (البرامجية، المؤسساتية) وفق الأهداف الاستراتيجية المقررة والتي اشتملت على اربعة اهداف بما يلي:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ونظم مكافحة الفساد في إدارة المال والخدمات العامة

يشمل هذا الهدف اعداد مجموعة من التقارير والدراسات وأوراق الموقف تتعلق بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد وتنفيذ حملات ضغط ومناصرة لتبني توصياتها، حيث تم اعداد 28 تقرير ضمن هذا الهدف خلال عام 2022 بالاضافة الى 14 ورقة وتقرير تم اعدادها من قبل طاقم أمان بما فيها التقرير السنوي حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2021، عملت أمان على تحليل مخاطر الفساد ومنها الفساد القائم على النوع الاجتماعي داخل عدد من المؤسسات العامة المدنية والامنوية في الضفة الغربية وقطاع غزة شملت هيئات محلية، جهاز



الشرطة، جهاز الضابطة الجمركية ووزارة الصحة، حيث عملت على تشخيص الواقع ورفع الوعي وإنتاج أبحاث مختلفة، وتقديم توصيات وتقارير تم تبينها من أجل اصلاح السياسات داخل تلك المؤسسات، ومن أهم النتائج التي تحققت أو ساهمت بتدخلات أمان في تحقيقها:

أولاً: اتخاذ مجلس الوزراء ومؤسسات عامة 21 خطوة وقرار جاءت منسجمة مع توصيات أمان:

- قرار مجلس الوزراء في الجلسة 174 بتاريخ 2022/5/9 بتشكيل لجنة فنية لمتابعة موضوع تسريبات الاراضي وادارة اراضي الدولة.
- قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة مختصة من وزارة المالية وديوان الموظفين وهيئة التقاعد ووزارة العدل والإدارة المالية العسكرية لدراسة رواتب جميع الموظفين وقانون الخدمة المدنية وتقديم التوصيات اللازمة بهذا الخصوص إلى مجلس الوزراء. وهو ما يتقاطع مع توصية امان لتتقيد فاتورة الرواتب. حيث لاحظت أمان أن العديد من التوصيات قد تضمنتها مسودة قانون الخدمة المدنية المعدل بشكل مباشر وبالصيغة التي اقترحتها أمان.
- قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2022/12/12 بالمصادقة على التشكيلة الحكومية الممثلة لجهات الاختصاص في مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات واستكمال اعتماد أعضاء الهيئة من القطاع الخاص ينسجم وتوصية أمان بحوكمة قطاع الاتصالات، وتحديد ما يتعلق بإنشاء الهيئة المستقلة لتنظيم قطاع الاتصالات والرقابة عليه، إضافة الى إلغاء الحكم المتعلق بإمكانية إلغاء الرخص، أو وقفها لمتطلبات الأمن القومي، والتي كانت تفتح المجال للاعتبارات السياسية وتدخل الأجهزة الأمنية بقطاع الاتصالات.
- هيئة مكافحة الفساد تقر باعتبار الفساد المبني على النوع الاجتماعي شكل من اشكال الفساد التي جرمها القانون .
- تبنى وزارة الداخلية والاجهزة الامنية لنتائج مقياس النزاهة في قطاع الامن الفلسطيني ووضع خطة عمل لعكس التوصيات في عملها الامر الذي انعكس على نتائج المقياس لعام 2022 بواقع 6 نقاط عنه في عام 2020.
- على الرغم من عدم تحقيق نتائج ملموسة في اجندة الاصلاح المالي الحكومية، الا أن الخطة وبشكل مباشر احتوت على مختلف التوصيات التي قدمتها أمان والفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في اطار الدور الرقابي على شفافية الموازنة العامة وحسن إدارة المال العام وتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه ادارة المال العام والحلول للعجز المزمن في الموازنة العامة. هذه بالاضافة الى اطلاق مرصد أمان والذي احتوى على زاوية خاصة بالموازنة العامة.
- وزارة الحكم المحلي اعتمدت مؤشر الشفافية للهيئات المحلية المعد من قبل أمان كأداة اساسية لتقييم عمل الهيئات المحلية وبناء القدرات الخاصة بتعزيز الشفافية والنزاهة، علما بأن امان خلال العام 2022 نفذت برنامجا متكاملًا يستهدف قطاع الهيئات المحلية من خلال سلسلة من التدريبات وبناء القدرات بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد وقد اسفرت هذه التدخلات عن تعديل في سياسات واجراءات وتبنى توصيات لدى 8 بلديات استهدفتهم أمان بشكل مباشر .
- ساهمت حملات الضغط والمناصرة المنفذة بالتعاون مع الشركاء فيما يتعلق بتعزيز إدارة المال العام والموازنة العامة بإصدار مجلس الوزراء قرار إنشاء وحدة متخصصة لمتابعة جميع الأمور المتعلقة بصافي الاقراض، كما أصدر الرئيس مرسوما يهدف إلى تعزيز إجراءات حماية الأراضي التابعة للدولة للحد من استغلال كبار المسؤولين لها .

ثانياً: تحسن في قدرات المؤسسات الاهلية الشريكة في الرقابة والمساءلة على منظومة الحوكمة في عمل المؤسسة الامنية:

- نشط خلال عام 2022 المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الامن حيث تم تنفيذ اربع مبادرات مساهمة مجتمعية لقطاع الامن الفلسطيني وسلطت الضوء على الخدمات المقدمة من الشرطة/ نفذها مركز شمس، المساهمة على مأسسة مدونة السلوك



الموحدة نفذها مركز حريات، المساءلة على خدمات الأمن المقدمة للنساء المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، مبادرة عين على الامن والتي تركزت حول واقع النساء العاملات في الامن والنساء المحترجات مؤسفة فلسطينيات، كما أعد المنتدى سلسلة من التقارير التي ركزت على فحص مخاطر الفساد في جهازي الشرطة والامن الوقائي بالاضافة لمقياس النزاهة في قطاع الامن الفلسطيني وتوجت نشاطات المنتدى بالمؤتمر السنوي الذي شاركت فيه وزارة الداخلية وممثلي الاجهزة الامنية أيضا.

• الهدف الثاني: تعزيز نزاهة الحكم واخضاع الطبقة السياسية للمساءلة من أجل الصالح العام

تم تطوير هذا الهدف في إطار المراجعة الاستراتيجية لأمان وذلك على ضوء اتساع مظاهر الفساد السياسي، حيث خصص ائتلاف أمان موازنة لاعداد مجموعة من التقارير والاوراق المرتبطة بتشخيص نزاهة الحكم في مختلف المجالات. وتم تنفيذ عشرات حملات الضغط بقضايا مرتبطة بالفساد السياسي ورفع الوعي بهذا المفهوم مجتمعيا لخلق فهم مجتمعي حول هذا المفهوم وخطورته، ووضع الأساس لخلق نهج تشاركي لإصلاح السياسات العامة، هذا وقد عمل ائتلاف امان على تشخيص الواقع الخاص بالنزاهة السياسية والفساد السياسي من خلال التركيز على ثلاثة مجالات: الوصول إلى السلطة (التعيينات والانتخاب)، وممارسة السلطة، والرقابة والمساءلة على ممارسة السلطة.

وقد أولى مرصد امان اهتماما وفاعلية أكبر في تتبع القرارات العامة وفحص مدى انسجامها مع الصالح العام. كتعيينات كبار المسؤولين، تدخل المؤسسة الأمنية في الحياة السياسية وقراراتها، تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية، والقرارات المتعلقة بالفضاء المدني والإعلامي، وتضارب المصالح في قرارات مجلس الوزراء.

هذا وقد اصدر ائتلاف امان خلال العام 2022 من الاوراق والدراسات التي سلطت الضوء على النزاهة السياسية 28 تقريرا منها 10 تقارير اعدتها الطاقم التنفيذي لائتلاف امان، اتبع هذا الانتاج بسلسلة من ورش العمل وحملات الضغط والمناصرة بالاضافة لمؤتمر أمان السنوي الذي تم تخصيصه حول النزاهة السياسية " إخضاع السياسات العامة لخدمة الصالح العام".

تمكن ائتلاف أمان من خلال تدخلاته في هذا المجال من تقديم تشخيص واقعي عن حال النزاهة السياسية وخطورة الفساد السياسي القائم واستطاعت وضع هذا الموضوع على أجندة الفاعلين والنشطاء في المجتمع الفلسطيني:

ابرز النتائج التي انسجمت مع توصيات أمان وحملاتها وجهودها التنسيقية مع شركائها في المجتمع المدني:

- قرارات الحكومة بما يخص الوظيفة العامة بتاريخ 2022/7/25 بتشكيل لجنة وزارية لوضع التوصيات الخاصة بالسياسات العليا لإدارة منظومة الموارد البشرية والخدمة المدنية وقرارها بتاريخ 2022/11/21 بالمصادقة على السياسات العليا للوظيفة العمومية وقرارها بتاريخ 2022/8/1 بالمصادقة على عدد من الهيكليات التنظيمية وبطاقات الوصف الوظيفي للدوائر الحكومية.
- بناء على طلب من مجلس الوزراء، تم عقد اجتماع بين مستشار رئيس الوزراء للتباحث في سبل تنفيذ التوصية الواردة في تقرير امان "الحصانة السياسية لكبار المسؤولين وتأثيرها على النزاهة السياسية".



- أمان وعدد من مؤسسات المجتمع المدني استطاعت منع اقرار عدد من القوانين والانظمة والاجراءات التي كانت تعكس تغليب مصالح خاصة للسلطة السياسية على حساب الصالح العام كان من ابرزها نظام ترخيص المؤسسات الاعلامية والذي كان الهدف منه زيادة هيمنة السلطة السياسية وتقليص الفضاء المدني والاعلامي بما يخدم مصلحة السلطة الحاكمة.
- نجح ائتلاف أمان من خلال حملة الضغط والمناصرة الذي نفذها ابان الانتخابات المحلية في تحقيق نتائج جيدة تمثلت باتخاذ لجنة الانتخابات عدة اجراءات تصحيحية قبل واثناء العملية الانتخابية بناء على مراسلات أمان التي كانت تستند على شكاوى المواطنين في الميدان بهدف منع السلطة الحاكمة من استخدام موارد الدولة لمصالح سياسية.
- نشطت أمان بشكل ملحوظ في تنفيذ تدخلات ضغط ومناصرة نفذتها مع مؤسسات مجتمع مدني مرتبطة بالفساد السياسي (المطالبة باجراء الانتخابات العامة، وقف العمل بشرط السلامة الامنية، التعيينات في الفئات العليا، السياسات العامة، استقلالية القضاء، المراسيم والقوانين بقرارات رئاسية، الموازنة العامة، حوكمة المؤسسة الامنية والحريات...الخ).
- كان لأمان دور في إثارة قضايا من قبل الاعلام المحلي مرتبطة بالفساد السياسي، حيث اعتمد الاعلام بأشكاله المختلفة على تقارير امان وارواق الموقف في اثارة عشرات القضايا.

الهدف الثالث: الحشد والتعبئة المجتمعية لدعم جهود مكافحة الفساد ومساءلة السلطة الحاكمة من أجل الصالح العام

يأتي هذا الهدف الاستراتيجي في إطار أهمية تعزيز عملية الحشد والتشبيك إن كان على صعيد مؤسسات المجتمع المدني وائتلافاته وشبكاته أو على صعيد المواطنين بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بنزاهة الحكم في فلسطين، وهو ما تطلب زيادة جهود أمان وعملها على قيادة جهود رفع الوعي المجتمعي لدى المواطنين حول أشكال الفساد وأسبابه وتأثيره وكيفية الإبلاغ عنه، وذلك بعدة وسائل كعقد لقاءات توعوية مباشرة، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، الاعلام، المنشورات، البرامج والمساقات التعليمية، واستقبال المتوجهين لمركز المناصرة والارشاد القانوني في أمان والتشبيك مع مؤسسات مجتمع مدني في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

عملت أمان على مشاركة العديد من فئات المجتمع المهمشة مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة، في أنشطة الضغط والمناصرة ضد الفساد المبني على النوع الاجتماعي، والفساد السياسي، وحققت الإنجازات التالية:

- لاحقاً لتنفيذ برنامج تمكين الشباب في المساءلة على أداء المؤسسة الامنية ضمن برامج مدرسة النزاهة، تمكنت المجموعات الشبابية المدربة على تنفيذ 19 مبادرة يقودها الشباب نحو إصلاح قطاع الأمن، حيث شارك وزير الداخلية، رؤساء الاجهزة الامنية في جلسات المساءلة والاجابة على استفسارات الشباب نتج عنها تبني العديد من التوصيات المرتبطة بجهازي الضابطة الجمركية والشرطة.
- لاحقاً لتنفيذ برامج رفع وعي وتمكين استهدفت الاعلام، اعد 25 صحافياً استقصائياً 32 تقريراً استقصائياً.
- لاحقاً لتنفيذ حملات وانشطة رفع وعي تشجع المواطنين بالإبلاغ عن ممارسات فساد وبشكل خاص الفساد السياسي، كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد المتوجهين لأمان ان كانوا مبلغين أو طالبي الاسناد والمشورة القانونية في قضايا فساد سياسي.
- ارتفاع ملحوظ في اهتمام المواطنين بمحتوى مواقع امان الالكترونية المختلفة، حيث إرتفع عدد المشاركات والتفاعل عبر منصات أمان على مواقع التواصل الاجتماعي ليصل عدد المتابعات عبر صفحة فيسبوك إلى قرابة (105000) متابع مع قدرة وصولية



تخطت (1,634,775)، كما بلغ عدد المتابعين لصفحة أمان على منصة تويتر (قرابة 9100)، في حين ارتفع عدد المهتمين بصفحة امان على موقع انستجرام ليصل إلى (3350) متابع.

- تمكن أمان وبالشراكة مع جامعة بيرزيت من تطوير مساق "تحقيقات استقصائية في حقل مكافحة الفساد" وقد تم تبني المساق من قبل ثلاث جامعات فلسطينية خلال عام 2021 واربعة جامعات خلال العام 2022.
- برز خلال عام 2022 اهتمام أكبر من الاعلام بإثارة قضايا قامت أمان بالإشارة إليها إن كان في تقاريرها أو أوراق موقف أو أخبار نشاطات، حيث تم استضافة أمان 120 مرات خلال عام 2022.
- استقبال مركز المناصرة والارشاد القانوني ما يقارب (552) متوجها لطلب المشورة القانونية بشأن قضايا مختلفة، تبني ائتلاف أمان 71 قضية لوجود شبكات فساد، كما ارتفعت نسبة النساء المتوجهات للمركز من 11% إلى 13%.

الهدف الرابع: تطوير الأداء المؤسسي والتنظيمي لمؤسسة امان ورؤيتها وشراكتها على كافة المستويات الوطنية والدولية والعربية.

عزم ائتلاف أمان في إطار هدفه الاستراتيجي الرابع على تنفيذ برنامجاً طموحاً لتطوير قدراته التنظيمية والإدارية والبرمجية، ولتعزيز منظومة نزاهته الداخلية، بالإضافة إلى توسعة قاعدة ممولي برنامج الرئسي، وزيادة نشاطه على المستوى الدولي والإقليمي كبيت خبرة في مجال محاربة الفساد. ما يلي أبرز النتائج التي تم إحرازها على هذا الصعيد:

أولاً: على صعيد بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية:

- وضع ائتلاف امان ضمن اولوياته الاستراتيجية الحالية 2022-2025 ضرورة تطوير انظمتها وسياساته الداخلية لضمان امتثال المؤسسة لافضل الممارسات الدولية. فقام ائتلاف أمان بتطوير مجموعة من الانظمة والسياسات الداخلية التي تسهم في تعزيز وتعميق التزامه بمبادئ الحكم الرشيد، وتضمنت تطوير سياسة ادارة المخاطر ودليل ارشادي لادماج النوع الاجتماعي في برامج عمل امان، ويجري العمل حالياً على تطوير الاجراءات المالية والادارية لتتماشى مع الممارسات الفضلى في هذا الجانب. وواكب هذه الانجازات تعاقد أمان مع مدقق داخلي لتعزيز الرقابة الداخلية وضمان الامتثال للاجراءات والقواعد الادارية والمالية السليمة والمنصوص عليها في انظمتها المالية والادارية. ويتم العمل ايضا على تطوير استراتيجية ادارة المخاطر.
- عمل الائتلاف على تعزيز فرص التطور الوظيفي وبناء القدرات لموظفيه، حيث شارك مختلف افراد الطاقم في برامج تدريبية ومشاركات محلية ودولية ساهمت في تطوير أدائهم وزيادة معارفهم بقضايا مستجدة ذات ارتباط بجهود محاربة الفساد كالنزاهة السياسية ومحاربة الفساد السياسي، وتنمية مهاراتهم في القيادة والتخطيط.

ثانياً: على صعيد العلاقة مع مجتمع المانحين

نفذ ائتلاف امان ممثلاً بأعضاء مجلس ادارته العديد من اللقاءات الهادفة لتعريف المؤسسات الدولية والتمويلية بأمان وبرامج عملها ولاستكشاف سبل العمل المشترك معها. ونجح الائتلاف امان في استقطاب ممول جديد (الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) للانضمام لائتلاف ممولها الرئيسي (حكومات النرويج، لوكسمبورغ، هولندا(UNDP)).

وبناء على ما سبق فقد:

- تم إبرام اتفاقية تمويل مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) بقيمة 1.2 مليون دولار لثلاث سنوات



- تم تجديد اتفاقية الشراكة مع حكومات النرويج وهولندا باستمرار التمويل بقيمة 2.5 مليون لثلاث سنوات
- حتى نهاية العام 2022 تم تأمين قرابة 81 % من موازنة البرنامج الرئيسي للأعوام 2023-2024 ومتوقع خلال شهر أيار 2023 تأمين المتبقي من حكومة لوكسمبورغ بقرابة المليون دولار لثلاثة أعوام.
- من المتوقع ان تصل موازنة عام 2023 الى 2.64 مليون دولار (تشمل موازنة المشاريع وموازنة البرنامج الرئيسي) بزيادة قدرها 19% عن عام 2022.

ثالثا: على صعيد العلاقة مع الاطراف الاقليمية والدولية

يتمتع ائتلاف امان بخبرة داخلية يتم الاستعانة بها من قبل منظمة الشفافية الدولية لبناء قدرات الفروع العربية الشبيهة ، فقد قام الائتلاف خلال العام 2022، من خلال تنفيذ مشروع اقليمي بعنوان " تعزيز شبكات المساءلة المجتمعية - "SANCUS"، بالشراكة مع الشفافية الدولية ببناء قدرات فروع الشفافية الدولية في الاردن، لبنان والمغرب على استخدام منهجية نظام النزاهة المحلي ومنهجية اعداد تقرير الظل الذي يعده ائتلاف امان حول مدى الالتزام الحكومات في تحقيق الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة.

وساهم الائتلاف، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية، في بلورة مقترحات مشاريع دولية تعتمد على خبرته في مجال الحشد والتشبيك وتشكيل ائتلافات لتعزيز الرقابة والمساءلة عن ادارة المال العام. كما ساهم من خلال مشاركته في المؤتمر الاقليمي الذي عقدته الشفافية الدولية في لبنان في تحديد اولويات العمل المشتركة للفروع العربية على الصعيد الاقليمي.

وشارك ائتلاف امان بفاعلية في اجتماعات الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وبشكل خاص في بلورة وتحديد اولويات المنطقة العربية على صعيد مكافحة الفساد. الامر الذي عزز حضور الائتلاف على المستوى الاقليمي والدولي. كما شارك ائتلاف امان بفاعلية في المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد- 2022 والذي عقد في العاصمة الأمريكية " واشنطن ".

رابعا: الطاقم التنفيذي

- بلغ عدد الطاقم 28 موظفا وموظفة منهم 21 في مقر أمان برام الله و7 في مقر غزة، يضاف اليهم 3 موظفين بعقود استشارية.
- خلال عام 2022 كان هناك استقالة واحدة لاسباب خاصة تتعلق بظروف السكن.